

قضايا البيئة في وسائل الإعلام الجزائرية بين الإلزامية القانونية والمعالجة الإعلامية

Environmental issues in Algerian media: Between legal and media treatment

تاريخ القبول: 2021/11/08

تاريخ الإرسال: 2021/02/17

بالإعلام البيئي في الجزائر وذلك من أجل تطوير المواقف وبناء السلوك المتصل بالبيئة، من منطلق أن كل المعلومات المتعلقة بالبيئة يستقيها الجمهور من وسائل الإعلام، وبما أن الدراسة كيفية فقد اعتمدت الباحثة على المنهج المسحي والملاحظة العلمية كأداة لمتابعة وتشخيص المضامين الإعلامية البيئية، إذ توصلت الدراسة إلى أن حل المشكلات البيئية لا يرتبط بالإلزام القانوني فقط وإنما يشمل مدى وعي الفرد وكيفية تعامله مع البيئة، وذلك بتعزيز الوعي لديه عبر ما تبثه وسائل الإعلام، كما توصلت الدراسة إلى بروز برامج بيئية قارة في القنوات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: قضايا البيئة؛ قانون الإعلام البيئي؛ المعالجة الإعلامية؛ الإعلام الجزائري؛ التنمية المستدامة.
* المؤلف المراسل.

فايزة سبتي*

جامعة سطيف2

f.sebti@univ-setif2.dz

ملخص:

أضحت البيئة ومشاكلها في الوقت الحاضر، إحدى أهم القضايا الحساسة بالنسبة لمختلف الدول؛ وهذا نظرا لتفاقم الوضع البيئي واختلال توازنه نتيجة لنشاطات الإنسان المختلفة بغية تحقيق النمو الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تنامي دور المنظمات البيئية وتساعد اهتمام وسائل الإعلام بالمجال البيئي من ناحية، وسعي المبادرات الدولية لحماية البيئة عبر مجموعة من القوانين من ناحية أخرى.

تسعى هذه الدراسة لرصد المعالجة الإعلامية لمشكلات وقضايا البيئة وكيفية تعاملها مع المعلومات البيئية المقدمة بخصوصها، وفق إعلام متخصص ارتبطت
this is due to the aggravation of the environmental situation and its imbalance as a result of various human activities in order to achieve economic growth, which led to the

Abstract:

The environment and its problems have become at the present time one of the most important sensitive issues for different countries and

growing role of environmental organizations and the rising interest of the media in the environmental field on the one hand, and the efforts of international initiatives to protect Environment via a set of laws on the other hand.

This study seeks to monitor the media's treatment of environmental problems and issues and how they deal with the environmental information presented in this regard according to a specialized media associated with environmental media in Algeria, in order to develop attitudes and build behavior related to the environment, on the basis that all information related to the environment is obtained by the public from the media, and since The study is qualitative, as the

researcher relied on the survey method and scientific observation as a tool for following up and diagnosing environmental media content, as the study concluded that solving environmental problems is not related to legal obligation only, but rather includes the extent of the individual's awareness and how to deal with the environment, by enhancing his awareness through What is broadcast by the media, the study also found the emergence of environmental programs on the Algerian channels.

Keywords: Environmental issues; environmental media; media handling; Algerian media; sustainable development.

مقدمة:

شهد العالم تغيرات كبيرة في شتى الميادين، ابتداء من الثورة الصناعية التي شكلت الانطلاقة الأولى لعالم التصنيع، وفق وتيرة سريعة ومستمرة وصولاً إلى التقنية الحديثة والثورة التكنولوجية، فكل هذه التحولات أفرزت نتائج سلبية على الأنظمة البيئية نتيجة الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية بشكل كبير، مما أدى إلى اختلال موازنها وبرزت أضرار بيئية تشكل خطراً على الإنسان وعلى البيئة المحيطة. استناداً لذلك، فإن التدخلات البشرية السلبية في الأنظمة البيئية، أدى إلى تراكم الوضع البيئي وبرز ما أصبح يهدد الحياة، على كوكب الأرض كالغازات الدفيئة، تغير المناخ، تآكل طبقة الأوزون، التصحر،... الخ، فكل هذه التغيرات على مستوى البيئة أضحت تشغل دائرة اهتمام الدول على المستوى المحلي والدولي، ما استوجب تضافر الجهود ووضع استراتيجيات سواء على مستوى المحلي أو الدولي، للحد من هذه المخاطر وإيجاد حلول بديلة للمحافظة على البيئة.

ضمن السياق نفسه، كل هذه القضايا البيئية المتوسعة النطاق، أصبحت تشكل



خطورة على الجزائر وكل دول العالم، ما استلزم وجود اعلام متخصص متمثل في الإعلام البيئي الذي سعت الدول لتبنيه كإستراتيجية إعلامية، للحد وللتقليل من دائرة المشاكل البيئية عبر وسائله المختلفة، سواء المكتوبة أو المسموعة أو المرئية، بغرض تحقيق التوعية البيئية والمسؤولية الفردية والالتزام اتجاه البيئة.

ولذلك نطلق في هذه الدراسة من إشكالية مفادها: كيف تساهم وسائل الإعلام الجزائرية في معالجة القضايا البيئية أمام معطى الإلزامية القانونية اتجاهها؟

ولإجابة عن هذه الإشكالية سنعتمد على العناصر التحليلية الآتية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للقضايا البيئية والإعلام البيئي.

المحور الثاني: إدارة القضايا البيئية دوليا.

المحور الثالث: التكريس القانوني لحماية البيئة في الجزائر.

المحور الرابع: المعالجة الإعلامية للقضايا البيئية في وسائل الإعلام الجزائرية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للقضايا البيئية والإعلام البيئي

سنعالج في هذا المحور مدلول القضايا البيئية وما تتضمنه من قضايا شائكة، ثم نتفحص مفهوم الإعلام البيئي كإعلام متخصص وكآلية لمواجهة مشاكل وقضايا البيئة.

أولا: مفهوم القضايا البيئية

قبل تحديد هذا المفهوم لابد من الإشارة إلى مفهوم البيئة باعتبارها المجال الأساسي الحاضن لمختلف التغيرات وذلك، بحكم ارتباط المصطلح بمشكلات وقضايا البيئة.

1- البيئة:

لقد أوردت العديد من التعاريف لمصطلح البيئة في القواميس ومعاجم، لذلك سنقدم تعاريف توضح مدلول البيئة كمجال لعيش جميع الكائنات الحية، فالبيئة كلمة يونانية الأصل مأخوذة من كلمة OIKOS والذي يعني البيت أو المنزل.⁽¹⁾ أما في اللغة الإنجليزية "Environment" تعني مجموعة الظروف والمؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الإنسان.⁽²⁾

كما يستخدم لفظ "Environment" في الإنجليزية أيضا للدلالة على الظروف المحيطة والمؤثرة على النمو والتنمية، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل:



الهواء، الماء، الأرض...الخ.⁽³⁾

أما في اللغة العربية كلمة البيئة، مأخوذة من الفعل "بؤأ" ونقول بؤأْتُكَ بيتاً بمعنى اتخذت لك بيت أو قيل أيضاً "تَبَوَّأَهُ" أي أصلحه وهيأه، "تبوأْتُ" منزلاً أي نزلته. والبيئة، الباء والمباءة أسماء بمعنى المنزل الذي يأوي إليه الإنسان أو الحيوان ويقيم فيه، فالبيئة في اللغة العربية تعبر عن المكان أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي.⁽⁴⁾

وقد تضمن إعلان مؤتمر البيئة البشرية، الذي عقد في "استوكهولم" عام 1972 مفهوماً للبيئة باعتبارها كل شيء يحيط بالإنسان، من ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة ونباتات وحيوانات، بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الانسان وتطلعاته.⁽⁵⁾

فالبيئة هي التكوين الطبيعي للأرض وماحتويه في باطنها، أو على سطحها، من مياه جوفية أو سطحية، وما ينمو فيها من حياة بشرية وحيوانية ونباتية، ومن الطبقات الغازية التي تغلفها، فالكلام عن البيئة هو الكلام عن الحياة نفسها التي تتأثر بفعل الطبيعة من ناحية وبفعل الإنسان الذي يعيش هذه الحياة من ناحية أخرى، وتتفاوت تأثيرات كل منها على البيئة.⁽⁶⁾

استناداً لما سبق، فإن مصطلح البيئة لا يقتصر فقط على البيئة الطبيعية بمواردها ومكوناتها المتعددة مثل الأرض والنباتات، الحيوانات، البحار والغلاف الجوي وما يحمله من عناصر الهواء، بل تغير المفهوم ليشمل الموارد المادية والاجتماعية المتاحة التي تشبع حاجيات الإنسان التي يؤثر ويتأثر بها.

2- القضايا البيئية:

هي كل ما يطرح من موضوعات ومشكلات بيئية، تحدث نتيجة اختلال توازن المنظومات البيئية وتتطلب مساهمة الجماهير في حلها.⁽⁷⁾

كما يقصد بها مجموعة من الأزمات التي تواجه البيئة، سواء الطبيعية أو الاجتماعية وتؤثر في مكوناتها مثل قضايا التلوث بأنواعه والمخلفات وتغير المناخ.⁽⁸⁾ وتعني أيضاً حدوث خلل أو تدهور في النظام البيئي، بما ينجم عنه من أخطار بيئية تضرب كل مظاهر الحياة على سطح الأرض سواء كان هذا الخطر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.⁽⁹⁾



من خلال ما تطرقنا إليه حول مفهوم القضايا البيئية، يمكننا تعريفها بأنها كل اختلال يحدث للأنظمة البيئية مما يفقدها طبيعتها وتركيبها، ما يتولد عنه مشاكل بيئية تؤثر سلباً على المحيط والإنسان والحيوان والنبات، وهذا ما يتطلب إيجاد حلول لها للتقليل منها، فقد أضحت هذه القضايا لا تتعلق بدولة أو إقليم معين وإنما عابرة للحدود، لهذا أصبحت القضايا البيئية تحمل بعداً دولياً.

ثانياً: مفهوم الإعلام البيئي

عرفه البنك الدولي *Banque mondiale* بأنه نقل المعلومات ذات الطابع البيئي من وكالات ومنظمات غير حكومية، من أجل إثراء معارف الجمهور والتأثير على آرائه وأفكاره وسلوكياته تجاه البيئة.⁽¹⁰⁾

ويعرفه "أحمد ملحة" بأنه الإعلام الذي يسعى لتحقيق أغراض حماية البيئة، من خلال خطة إعلامية موضوعة على أسس علمية، تستخدم فيها كافة وسائل الإعلام وتخاطب مجموعة بعينها من الناس ويتم أثناء هذه الخطة وبعدها تقييم أداء هذه الوسائل ومدى تحقيقها للأهداف البيئية لهذه الخطة الإعلامية⁽¹¹⁾، فالإعلام البيئي هو الترجمة الموضوعية الصادقة، للأخبار والحقائق البيئية وتزويد الناس بها بشكل يساعدهم على تكوين رأي صائب فيما يتعلق بالقضايا البيئية.⁽¹²⁾

كما يعتبر أداة تعمل على توضيح المفاهيم البيئية من خلال إحاطة الجمهور المتلقي والمستهدف من الرسالة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية، بما يساهم في تأصيل تنمية البيئة المستدامة وتزويد المستهدفين بالرأي السديد في الموضوعات والمشكلات البيئية المثارة والمطروحة.⁽¹³⁾

انطلاقاً مما سبق، فإن الإعلام البيئي هو عملية نشر وبث معلومات وحقائق متعلقة بالمجال البيئي، بغرض التعريف بما يحدث لهذا المجال من اختلال في نظامه، وتغيير سلوكيات الأفراد السلبية والخطئة اتجاه البيئة، ومحاولة تقديم حلول لمختلف المشكلات التي تواجه البيئة عبر شرح الاستراتيجيات والسياسات البيئية المعتمدة.

المحور الثاني: إدارة القضايا البيئية دولياً

احتلت القضايا المرتبطة بالبيئة اهتماماً دولياً، لأن لها انعكاساً على المجتمع الدولي، وأثارتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما جعلها تأخذ أهمية على عدة

مستويات مختلفة دولية وإقليمية ووطنية وذلك على النحو التالي:

أولاً: أجندة المبادرات الدولية لمعالجة قضايا البيئة

تعتبر "الأمم المتحدة" السباقة لحماية البيئة، فقد كان من بين التوصيات الرئيسية التي انتهى إليها مؤتمر استكهولم للبيئة الإنسانية، تلك التوصية التي أشارت إلى وجوب إنشاء جهاز دولي يكون تابعاً للهيئة ويعنى بشؤون البيئة، حيث وافقت الجمعية العامة على قبول هذه التوصية، وبادرت في 15 ديسمبر 1972 إلى إنشاء جهاز خاص يعنى بشؤون البيئة، الذي أطلق عليه اسم "برنامج الأمم المتحدة للبيئة"، وينقسم البرنامج إلى ثلاثة أقسام رئيسية إحداها يتعلق بالتقويم البيئي الذي يتناول نظام الرصد العالمي والنظام الدولي الشامل للمعلومات والموارد، والثاني خاص ببرنامج رصد الأرض الذي يوفر التحذيرات المبكرة، بشأن الأخطار البيئية، والثالث يشمل التربية والتدريب البيئي والقوانين البيئية الدولية.⁽¹⁴⁾

وقد قام "برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة" بتطوير عمل ورسم خطط وسياسات بيئية لإدارة الوضع البيئي والتي تركز أهمها في النقاط الآتية:⁽¹⁵⁾

- 1- **الصحة الإنسانية والبيئة:** من أجل تحسين الصحة الإنسانية والسلامة الصحية للبيئة وحمايتها من المخاطر التي تهددها.
- 2- **متابعة الأنظمة البيئية:** من خلال جداول إرشادية، تتناسب وكل منطقة أرضية لتحقيق التوازن البيئي والإقلال من الآثار العكسية لتدخل الإنسان من أجل الحصول على ناتج مستمر من كل نظام بيئي.
- 3- **البحار والمحيطات:** بالعمل على تأمين نظام لدعم الحياة بالمحيطات وإعطاء اهتمام خاص بالمناطق البحرية الإقليمية.
- 4- **البيئة والتنمية:** بالعمل على مساعدة الحكومات والجهات الأخرى ذات العلاقة، من أجل مراعاة الكلية للاعتبارات البيئية في الجهود المبذولة من أجل التنمية.
- 5- **الطاقة:** بالحث على استعمال الأشكال الصالحة بيئياً للطاقة وتشجيع ذلك مثل إنتاج الطاقة المتجددة.
- 6- **الإدارة البيئية:** بالعمل على تحسين معرفة الإدارة البيئية حتى يتمكن الإنسان من إدارة بيئته للتوصل إلى تنمية كاملة وتطوير وإقرار السبل القانونية للوصول إلى تلك

النتيجة.

وقد اتجهت جهود الأمم المتحدة فيما بعد إلى دراسة الأبعاد والانعكاسات البيئية على التنمية، فأنشأت الجمعية العامة سنة 1983 بناء على اقتراح مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لجنة دولية لتقديم شرح أكثر تفصيلا للتنمية المستدامة وكيفية تطبيقها تسمى "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" WCED، وقد أثمر عمل اللجنة بتقرير صدر سنة 1987 جاء تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" *Our Common Future*، كما تم اقتراح عدة تدابير تنظيمية ومالية وقانونية للمساعدة على حل المشاكل الاقتصادية ومشاكل البيئة الحية من خلال حماية البيئة والتنمية المستمرة والمتجددة.⁽¹⁶⁾

ثانيا: المؤتمرات والاتفاقيات المتعلقة بإدارة الوضع البيئي.

1- المؤتمرات البيئية:

يتعزز دور الجهود الدولية للتصدي للقضايا البيئية عبر المؤتمرات المتعلقة بالبيئة، وقد عقدت العديد من المؤتمرات المتعلقة بحماية البيئة، ومن أهم هذه المؤتمرات:

أ- مؤتمر ستكهولم: انعقد بالسويد عام 1972 حول البيئة الإنسانية، أطلق عليه اسم "قمة الأرض" مستهدفا تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم إلى حفظ البيئة البشرية وتنميتها، واختتم أعماله بإبرام أول وثيقة متعلقة بالبيئة وهي "إعلان حول البيئة الإنسانية" يتضمن 109 توصية وستة عشر (16) مبدأ، إذ أكد في أول مبدأ له "حق الإنسان في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة في بيئة تسمح نوعيته بالحياة في ظل الكرامة وتحقيق الرفاه وهو يتحمل مسؤولية رسمية تتمثل في حماية البيئة والنهوض بها من أجل الجيل الحاضر والأجيال المقبلة".⁽¹⁷⁾

ب- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية "قمة الأرض": انعقد بريوديجانيرو "البرازيل" من 03 إلى 14 جوان 1992، وكان أكبر اجتماع حضره ثلاثون ألف من ممثلي 178 دولة و130 من رؤساء الدول والحكومات، وعلى إثر هذا المؤتمر انقسم المؤتمرين في اتجاهين أساسيين، فدول الشمال ترى أن حماية البيئة هو الهدف الأهم في المؤتمر ما لم يتعارض ومصالحها الاقتصادية، أما دول الجنوب فهدفها من المؤتمر هو التنمية ومحاربة الفقر، فقد اختتم المؤتمر بتوقيع ثلاث اتفاقيات الأولى متعلقة بالتنوع البيولوجي وحماية الكائنات الحية المهددة بالانقراض (حيوانات، نباتات)، والاتفاقية



الثانية مرتبطة بالتغيرات المناخية وخفض درجة الحرارة، بالحد من الانبعاثات الغازية، أما الاتفاقية الثالثة فتعلقت بمعاهدة الغابات والمساحات الخضراء.⁽¹⁸⁾

كما صدر عن المؤتمر ما يسمى بأجندة القرن 21، وهي عبارة عن برنامج تنموي يتضمن 27 مبدأ يهدف للقضاء على المشاكل البيئية والتنمية واستخدام التكنولوجيا السليمة بيئياً وتسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة.⁽¹⁹⁾

ج- مؤتمر جوهانسبورغ: وانعقد ما بين 21 أوت و4 سبتمبر سنة 2002، بعاصمة جنوب إفريقيا جوهانسبورغ المتعلق بالتنمية المستدامة، وقد ركز على موضوع القضاء على الفقر وتغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، ويعتبر هذا المؤتمر امتداداً لمؤتمر "ريو" 1992 حيث تم فيه مراجعة ما تم عمله خلال عشر سنوات الماضية من تحقيق ومدى التزام الدول بتحقيق التنمية المستدامة.

وقد صدر عن هذا المؤتمر وثيقتين أساسيتين، الأولى تتعلق بخطة التنفيذ تحت اسم "مشروع خطة التنفيذ المعدة من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة"، أما الثانية متعلقة بمشروع الإعلان السياسي الذي وقعه قادة المشاركين في المؤتمر، حيث تبين هذه الوثيقة مدى التزام الدول بتنفيذ ما توصل إليه في الوثيقة الأولى.⁽²⁰⁾

د- مؤتمر كوبنهاجن: عقدت منظمة الأمم المتحدة في مدينة "كوبنهاجن" بالدنمارك في الفترة الممتدة بين 7 إلى 18 ديسمبر 2009 مؤتمرها حول التغيرات المناخية، الذي شارك فيه حوالي 190 دولة من بينها الجزائر وكان الهدف منه إبرام اتفاق عالمي لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية وتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة واختتم الاجتماع بنتائج مخيبة بعد مفاوضات مكثفة بين ممثلي الدول.⁽²¹⁾

هـ- مؤتمر المكسيك: انعقد هذا المؤتمر حول تغير المناخ خلال الفترة الممتدة بين 29 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010، بمشاركة نحو 193 دولة وقرابة 15 ألف من الوفود الحكومية والخبراء، حيث اتفقت الدول مرة أخرى على ألا يسمح لمتوسط درجة حرارة العالم بالارتفاع إلى أكثر من درجتين مئويتين، وعليه خرج المؤتمر بقرارات عبر "اتفاق كانكوك" حيث تضمن تعهدات بالتخفيف من حدة الانبعاثات وضمان زيادة المساهمة

بشأنها. (22)

و- مؤتمر دوربان: انعقد بجنوب إفريقيا في 28 نوفمبر 2011، وتضمن المؤتمر الدورة السابع عشر للدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاجتماع السابع للأطراف في بروتوكول "كيوتو" وتمحور حول بحث القضايا العالقة وتوضيح الأهداف والحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بالنسبة للدول المتقدمة في فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول "كيوتو" لعام 1997 مع اقتراب موعد انتهاء الفترة الأولى. (23)

ز- مؤتمر الدوحة: انعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في الدوحة بقطر في الفترة من 26 نوفمبر إلى 8 ديسمبر 2012، حيث وافق على تمديد العمل ببروتوكول كيوتو حتى العام 2020، متجنبين أي خلافات قد تنشأ حول تبني اتفاقية جديدة، وكان من المتوقع أن ينتهي العمل ببروتوكول كيوتو بنهاية 2012، كما تم الاتفاق على إيجاد السبل التي من شأنها تصعيد الجهود المبذولة قبل حلول 2020 للحد من الانبعاثات وهذا لتبقى درجة حرارة الأرض دون 2°C المتفق عليها دوليا. (24)

ح- مؤتمر باريس: انعقد في الفترة الممتدة من 30 نوفمبر إلى 12 جانفي 2015، حول تغير المناخ وبلغ عدد المشاركين 195 دولة مع عدد لا يستهان به من الهيئات المختلفة ذات الاهتمام بشأن البيئي. وتوصل المؤتمر إلى تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض، والاستثمار في الطاقات المتجددة، وإعادة التشجير. ومن أهم النقاط التي أقرها هذا المؤتمر هو وضع آلية مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية وستجرى أول مراجعة إلزامية عام 2025. (25)

ط- مؤتمر مراكش: انعقد من الفترة الممتدة من 7 ديسمبر إلى 18 ديسمبر 2016 بشأن التغير المناخي، وسعى إلى إقرار خطة عمل لتطبيق اتفاق باريس، الجديد الذي جاء به هذا المؤتمر هو اعتماد ثلاث وثائق؛ الوثيقة الأولى متعلقة بتعزيز الجهود الدولية لمواجهة التهديدات الناجمة عن تغير المناخ، أما الوثيقة الثانية متعلقة بالأمن والاستقرار والتنمية في إفريقيا، الوثيقة الثالثة ترتبط بمبادرة المغرب بتكثيف قطاع الزراعة في إفريقيا مع التغييرات المناخية. (26)

انطلاقا مما سبق، فإن جل المؤتمرات المنعقدة لحماية البيئة ومواجهة كل المخاطر



التي تهدد كوكب الأرض ولاسيما قضية تغير المناخ، تدل على مدى وعي المجتمع الدولي بضرورة حماية البيئة من ناحية، وعلى التضامن والتقارب بين دول المتقدمة والنامية من ناحية أخرى، أين سمح بتوقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تعتبر إلزاما قانونيا للأطراف المشاركة وبعدها قانونيا أساسيا للتصدي لقضايا البيئة وفي مقدمتها قضية تغير المناخ، على غرار تعرقل بعض البروتوكولات كبروتوكول "كيوتو" ضمن مؤتمرات تغير المناخ والتنمية المستدامة بين الدول المتقدمة والدول النامية في خفض الغازات الدفيئة.

2- الاتفاقيات البيئية كإلزام قانوني:

سعى المجتمع الدولي إلى إبرام العديد من الاتفاقيات التي أولت أهمية لمسألة حماية الموارد الطبيعية والكائنات الحية، وهذا ضمن إطار الحماية التامة للطبيعة، ولذلك سنعرض أهم هذه الاتفاقيات على النحو الآتي:

أ- الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة الأرضية: من أهمها نجد:

■ **اتفاقية الجزائر المتعلقة بالحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية 1968:** تم إبرام هذه الاتفاقية تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية وتضمنت عدة أحكام، من بينها إلزام دول الأطراف بالاتخاذ كافة التدابير للحفاظ على التربة والمياه، والموارد النباتية والحيوانية لاسيما تلك المهددة بالانقراض، إلى جانب الحفاظ على المحميات الطبيعية آنذاك، مع التأكيد على الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية أثناء تحقيق التنمية الاقتصادية.⁽²⁷⁾

■ **الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر 1964:** عرفت تحت مسمى "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد أو التصحر وبصفة خاصة في إفريقيا"، وتهدف هذه الاتفاقية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة التصحر عبر الإدارة المستدامة للأراضي الزراعية.⁽²⁸⁾

■ **اتفاقية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي 1992:** وتسعى لحماية الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالزوال والمناطق الرطبة التي تعد ملجأ للطيور المائية.⁽²⁹⁾

ب- الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة الهوائية: ومن أهمها نجد:

■ **اتفاقية التلوث بعيد المدى للهواء عبر الحدود 1979:** وتهدف إلى حماية الإنسان

والبيئة المحيطة به من تلوث الهواء، حيث تلتزم دول الأطراف بالحد من الانبعاثات الملوثة للجو.

■ **الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ 1992**: دخلت حيز التنفيذ في 1994، وتضمنت 26 مادة مركزة على مسببات تغير المناخ، وضرورة تثبيت غازات الاحتباس الحراري، ومراعاة حاجات الدول النامية في النمو القابل للاستمرار، بالإضافة على تعهد الدول بالتزام تجاه هذه الاتفاقية⁽³⁰⁾.

■ **اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون 1985 وبروتوكول مونتريال 1987**: وضع بروتوكول مونتريال حول المواد المستفدة لطبقة الأوزون توجيهاتٍ مشددةٍ للتقليل من استعمال المواد المضرة بالأوزون، مع السماح في الوقت نفسه بتأخر النمو في البلدان النامية وبتغييرات معينة تقوم على تطورات علمية.⁽³¹⁾

■ **اتفاقية كيوتو 1987 الملحق بتغير المناخ**: التي تنص على خفض الجماعي للانبعاثات الغازية الضارة بالبيئة والمناخ على حد سواء بمعدل 5٪.⁽³²⁾

ج- **الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة المائية**: أبرمت العديد من الاتفاقيات لحماية البيئة البحرية من التلوث والتعويض عن الأضرار التي تحدث من جرائه، ومن أهم هذه الاتفاقيات نجد:

■ **الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنزيت 1954**: تهدف إلى منع تلوث البحار الناشئ عن التفريغ العمدي للنفط من السفن في مناطق معينة.

■ **اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض من التلوث 1976**: نظرا لزيادة معدل التلوث في البحر الأبيض المتوسط تم عقد هذه الاتفاقية، وذلك بهدف التعاون الدولي لوضع سياسة لتحسين البيئة البحرية وحمايتها من التلوث⁽³³⁾.

تأسيسا لما سبق، يتضح أن القضايا البيئية أدت إلى إيجاد إرادة سياسية تدفع الدول لوضع استراتيجيات وخطط وقانون دولي لحماية البيئة من ناحية، وأجهزة مؤسساتية لإدارة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة عبر الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية وحفظ حق الأجيال القادمة، والتوجه نحو الطاقات المتجددة الخضراء من جهة ثانية.

المحور الثالث: التكريس القانوني لحماية البيئة في الجزائر

نظرا لتفاقم الوضع البيئي في الجزائر، وتصاعد حجم المشكلات البيئية من تلوث

بكل أشكاله وأزمة النفايات ونقص الغطاء النباتي... الخ، استدعى الأمر على الجزائر وضع قواعد تضمن حماية للبيئة، ومنها نذكر:

أولاً: الدعم التشريعي والتنظيمي

فقد صاغ المشرع الجزائري مجموعة من القوانين لحماية البيئة من الإهدار ومن أهمها:

- قانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، وينص على كيفية تصنيف النفايات وتثمينها بإعادة استخدامها أو رسكلتها، حيث لا تشكل خطراً على البيئة والإنسان.⁽³⁴⁾
 - قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار وحماية الموارد الطبيعية، كما يتضمن هذا القانون الربط بين حماية الموارد والتنمية الاقتصادية والتطور البشري.
 - قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2004 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، يسعى من خلاله التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الجوانب البيئية، أي إدراج البعد البيئي لتحقيق تنمية شاملة مستدامة.⁽³⁵⁾
 - قانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، يهدف لحماية المناطق الجبلية خاصة الهشة منها.
 - قانون رقم 04-09 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.⁽³⁶⁾
 - قانون رقم 02-11 المؤرخ في 17 فيفري 2011 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، يهدف إلى تصنيف المجالات المحمية قصد حماية التنوع البيولوجي.⁽³⁷⁾
- كما عملت الجزائر على تخصيص مبالغ معتبرة، من خلال فرض رسوم متعلقة بالبيئة كإدراج الرسم الإيكولوجي سنة 2005 المتعلق "بالملوث الدافع"، وذلك من أجل حث المؤسسات الصناعية على انتهاز تصرفات أكثر حماية للبيئة، حيث تم إدخال الرسم البيئي في قانون المالية 2005.⁽³⁸⁾

ثانيا: قانون الإعلام البيئي

سعى التشريع الجزائري لسن قوانين متعلقة بحماية البيئة، إذ يعتبر قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، أهم محطة في الاعتراف بصورة خاصة بالحق في الإعلام بالمواد البيئية لأول مرة في الجزائر، وقد جاء في الباب الثاني من هذا القانون المتعلق "بأدوات التسيير" فصلا كاملا حول الإعلام البيئي والحق فيه، ومن بين أهم ما جاء فيه:

- كفاءات تنظيم شبكات جمع المعلومات البيئية وشروطها.
- اجراءات وكفاءات معالجة واثبات صحة المعطيات البيئية.
- قواعد المعطيات حول المعلومات البيئية العامة والعلمية والتقنية والإحصائية والمالية العامة والاقتصادية
- المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة.
- كل عناصر المعلومات حول جوانب البيئة على الصعيدين الوطني والدولي.
- إجراءات طلبات الحصول على المعلومات.

إذ تنص المادة السابعة (07) المتعلقة بالحق في إعلام البيئي أنه: لكل شخص طبيعي أو معنوي يطلب من الهيئات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة، الحق في الحصول عليها، ويمكن أن تتعلق هذه المعلومات بكل المعطيات البيئية والتنظيمات والتدابير والإجراءات الموجهة لضمان حماية البيئة وكيفية إبلاغها.⁽³⁹⁾

إذ يعتبر حق الحصول على المعلومة البيئية من بين أهم المرتكزات التي يقوم عليها إقرار الإعلام البيئي والحق في البيئة وضمان التمتع الفعلي بها، وذلك من منطلق أن أداء الأفراد لدورهم في حماية البيئة وتنمية موارده أو مواجهة الأخطار والمشاكل التي تهددها، يتطلب معرفته التامة بمختلف المعطيات المتعلقة بها وطبيعة ونوع هاته المخاطر التي تهددها، وبالشكل الذي يحفزها للاهتمام بها والدفاع عنها.⁽⁴⁰⁾

كما توجد أيضا هيئات مكلفة بجمع ونشر البيانات البيئية في الجزائر، مثل المديرية الفرعية للاتصال والتوعية في مجال البيئة التي أنشئت بموجب المرسوم رقم 09/01 المؤرخ في 07 جانفي 2001، تهتم بتوزيع ونشر الإعلام البيئي بواسطة الإنترنت.



إضافة إلى ما سبق، إنشاء كذلك المديرية الفرعية للدراسات والتقويم في مجال البيئة، التي تعمل على تنظيم وتطوير البحث وجمع واستغلال كل المعطيات والمعلومات البيئية الملائمة، وإقامة بنك للمعطيات البيئية تضمن توزيع الإعلام البيئي بما ينسجم مع المنظومة الوطنية للإعلام.⁽⁴¹⁾

وغالبا ماتعلق المعلومات البيئية التي يتطلب نشرها بشكل تلقائي وعلى نطاق عام بالمواضيع البيئية التي تمس مباشرة بالحياة العامة للمواطنين، وبالمحيط البيئي الذي يعيشون فيه، وبصفة عامة تشتمل معلومات الإعلام البيئي على ما يلي:⁽⁴²⁾

■ البرامج والمخططات الإدارية المتعلقة بمجال البيئة والتي تحدد من خلالها السياسة العامة للبيئة في الدولة أو المجتمع.

■ النصوص القانونية والتشريعية المطبقة في مجال حماية البيئة وكل مايتعلق بإدارة مواردها.

■ المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي ينطوي عليها المحيط البيئي، والسبل المتخذة لمواجهتها والتصدي لها.

ووفقا لذلك يلعب الإعلام البيئي من خلال ما يقدمه ثلاث أدوار أساسية، يتمثل الدور الأول في أنه جهاز إنذار مبكر يرصد أي خلل يحدث في التنمية. والدور الثاني، أنه يقوم على أساس أن الإعلام يحرك الرأي العام ويسهم في توعيته نتيجة الإلحاح على تناول قضايا البيئة والتنمية المستدامة بشكل مستمر، ليستطيع أن يعمق الوعي ويضبط الاتجاه في السلوك الجماعي، لما له من دور معلوماتي وثقافي وتربوي.

أما الدور الثالث للإعلام البيئي فهو نقل المعلومات من صانع القرار إلى الجمهور وبالعكس ويساهم في نشره أو توضيحه أو تبسيطه والتي تكون في تناول الشرائح الاجتماعية المختلفة⁽⁴³⁾.

المحور الرابع: المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة في وسائل الإعلام الجزائرية

اهتم الإعلام الجزائري عبر وسائله المختلفة بالمجال البيئي ومكوناته وتأثيرات الإنسان فيه وآثار المشاكل البيئية على حياة الفرد والكائنات الحية، فعلى الرغم من أن ميلاد الإعلام البيئي ك تخصص في الجزائر أكاديمياً ومؤسساتياً لازال حديثاً،



وفقا لقانون 10-03 المقرب به، إلا أن مؤسسات الإعلام العمومية والخاصة من خلال وسائلها المتعددة، سواء المكتوبة أو المسموعة أو السمعية بصرية، عملت على معالجة القضايا المتعلقة بالبيئة عليها عبر بث ونشر مضامين توعوية وتحسيسية بضرورة الحفاظ على البيئة وتغيير السلوكيات السلبية تجاهها.

أولا: الصحافة المكتوبة

خصصت الصحف الجزائرية حيزا معتبرا للتطرق لمختلف المشاكل البيئية الوطنية والدولية، باعتبار البيئة أحد أبعاد التنمية المستدامة، فوفقا للإحصائيات تعتبر صحيفة "الصباح" اليومية الوحيدة الناطقة باللغة العربية في الجزائر التي تخصص صفحة أسبوعية للبيئة تعرض معلومات مبسطة تهدف إلى التوعية البيئية⁽⁴⁴⁾. في حين نشرت جريدة "الشروق" لثلاث سنوات صفحة أسبوعية بيئية، إلا أنها توقفت على الرغم من أنها تطرقت خلال صدورها إلى مواضيع هامة تعلق بالنفائات المنزلية والمياه القذرة والاعتداء على المساحات الخضراء ووصلت إلى كشف بعض المخالفات البيئية الكبيرة.

أما صحيفة "الوطن" (El-Watan) التي تصدر باللغة الفرنسية تميزت بتغطية معمقة لقضايا البيئة، خاصة تلك المرتبطة بالمعاهدات والمؤتمرات البيئية الدولية، بالإضافة إلى جريدة "الخبر" التي كانت تغطيتها مستمرة لمواضيع البيئة من خلال الأخبار والتحقيقات، حيث قام المحرر البيئي "كريم كالي" بتحقيقات ميدانية عن تلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة وفضلات السفن وسرقة مرجان منطقة القالة، واستنزاف الثروة الغابية، وتغطية مكثفة لنشاطات وزارة البيئة وتهيئة الإقليم إلى جانب تحقيقات عن المشاكل البيئية⁽⁴⁵⁾.

كما نجد صحف محلية أخرى تنشر موضوعات بيئية ضمن المحليات تتراوح بين المخالفات البيئية والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتغير المناخ والاحتباس الحراري منها جريدة "النهار"، "الشعب"، "النصر" "Liberté"⁽⁴⁶⁾.

يتضح لنا من خلال ما سبق، أن البيئة بكل ما تحمله من مشاكل تشكل أحد المجالات التي تهتم الصحافة الجزائرية بها على مستوى الصفحات المحلية والتحقيقات، على الرغم من عدم تخصيص صفحات خاصة لها. ضمن السياق نفسه وعبر المضامين

الإعلامية المعالجة للبيئة ومشاكلها في الصحف كشفت العديد من الدراسات الإعلامية الأكاديمية أنها افتقرت في معالجتها إلى:

- إهمال الصحافة المكتوبة الجزائرية بعض القضايا البيئية المهمة والتي تعيق العملية التنموية في الجزائر من مثل: الجرائم البيئية كسرقة الرمال وهدر الثروة السمكية، توسع البناء الفوضوي على حساب الأراضي الزراعية.⁽⁴⁷⁾
- قلة توظيف القوالب الفنية الإعلامية المتنوعة في التعاطي مع المواضيع البيئية والاقتصار على فن "الخبر الصحفي" و "التقرير الصحفي"، بمعنى الارتكاز على التغطية الإخبارية مع غياب التحليل والتفسير والشرح للوقائع البيئية المحلية والإقليمية والدولية.⁽⁴⁸⁾

- نشر المادة البيئية في الصفحات الداخلية والصفحة الأخيرة، وتخصيص حيز ضئيل مقارنة بالمواضيع الأخرى.⁽⁴⁹⁾

- الاعتماد على التغطية الوقتية بدل المتابعة المستمرة لقضايا البيئة ومشكلاتها.⁽⁵⁰⁾

ثانيا: القنوات الإذاعية

لقد كان للإعلام المسموع في الجزائر الدور الأكبر في معالجة قضايا البيئة، خاصة وأنه إعلام محلي جهوي من خلال 48 إذاعة موزعة على مختلف ولايات القطر الجزائري، التي لطالما سخرت جهودها لمعالجة قضايا البيئة ونشر الوعي والتربية البيئية في شكل حملات إعلانية وتحسيسية تثمن من عنصر البيئة في حياتنا، وقد تجلت مضامين الإعلام البيئي الإذاعي في مجموعة من البرامج متمثلة في:

1- برنامج البيئة والمحيط: تم بثه منذ 1999 من تقديم "أحمد ملحة" بالقناة الوطنية الأولى مدته خمسة وخمسون دقيقة (55د)، إذ تم تسليط الضوء فيه على السلوكيات السلبية التي يقوم بها الفرد الجزائري والتي لها أضرار وخيمة تنعكس سلبا على المحيط والمجتمع كتلوث البحر والأودية والمياه بالنفايات الصلبة، تلوث الشواطئ، التصحر ومياه الصرف، ثم انتقل بعدها إلى قناة البهجة في برنامج آخر تقدم فيه إرشادات فلاحية تحمي البيئة والمحصول الفلاحي على حد سواء.

2- برنامج العالم الأخضر: تم بثه في عام 1999 بإذاعة المحلية بالجنوب الجزائري من تقديم "فتيحة الشرع" يتحدث عن أهمية وعي المواطن الجزائري بقيمة البيئة

والمساحات الخضراء التي تتميز بها الجزائر.

3- برنامج البيئة والحياة: تم بثه في 2004 عن الإذاعة الثقافية الجزائرية، برنامج أسبوعي مساء كل يوم أحد تتمحور مواضيعه حول المحميات والتنوع البيولوجي والتلوث الصناعي، كما يضم المقابلات والمعلومات البيئية المختلفة.

4- برنامج الركن الأخضر: الذي يعتبر برنامجا قارا في كل الإذاعات الجهوية مدة خمسة وخمسون دقيقة (55د) يوميا، إذ يقوم من خلاله المذيع بتقريب المستمع من محيطه وتحقيق معادلة التكامل بينهما من خلال استضافة خبراء في المجال البيئي وتقديم إحصائيات عن المخاطر التي تهدد البيئة، بهدف تحسيس وتوعية الجماهير بخطورة الوضع، وضرورة تكاثف الجهود للحفاظ على التوازن البيئي.

5- برنامج رهانات بيئية: من تقديم "فتيحة الشرع" بالإذاعة الأولى، يعمل على التحسيس بالثقافة البيئية وأهمية اكتسابها.⁽⁵¹⁾

إضافة إلى ما سبق، فقد تم تسطير حملة تحسيسية عبر الإذاعة الجزائرية وكافة قنواتها 48 إذاعة محلية، وذلك في إطار سنة من أجل البيئة والتنمية المستدامة سنة 2013، بالتعاون مع وزارة البيئة وهيئة الإقليم والجهات المهتمة بالبيئة كالمديرية العامة للغابات، الحماية المدنية، وزارة الصيد والموارد الصيدية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الحركة الجمعوية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيرهم من الشركاء. حيث تم معالجة قضايا بيئة المحلية والوطنية والدولية عبر برامج تحسيسية وتفاعلية بإشراك الجمهور باعتباره طرفا في عملية التوعية، وهذا ما تجسد فعليا عبر كل إذاعات الجهوية فنجد برنامج "قضايا بيئية" بإذاعة أدرار الجهوية، برنامج "البيئة والمحيط" بإذاعة سطيف الجهوية وغيرها من البرامج التي سمحت بتوسيع التعاطي مع المشاكل البيئية على مستوى المحلي ومحاولة تطويقها لتحقيق السلامة لبيئة وتنمية الوعي البيئي.⁽⁵²⁾

ثالثا: القنوات التلفزيونية

لقد كرسّت القنوات التلفزيونية الجزائرية العمومية والخاصة برامج وفقرات قارة للبيئة، فنجد في فترة التسعينات برنامج "الأرض والفلاح" لأحمد وحيد، فمن خلاله يتم تقديم نصائح وإرشادات للفلاحين ثم تم تغيير تسمية الحصة لتصبح "آفاق فلاحة"



والتي تقدم تجارب ناجحة لاستصلاح الاراضي الزراعية والتقنيات الحديثة الموظفة كالري بالتنقيط...الخ والذي يبيث على القناة الأرضية.

كما نجد برنامج "البيئة والمجتمع" الذي يبيث على القناة الأرضية والجزائرية الثالثة، ثم تم تغييره ببرنامج "بيئتنا" الذي يعمل على عرض جل المشكلات البيئية والسلوكيات السلبية تجاهها ومحاولة إعطاء حلول للمحافظة على التوازن البيئي، إضافة إلى الحملات التحسيسية والتوعوية.

وبعد انفتاح السمي البصري على القطاع الخاص في الجزائر، الذي تم إقراره عام 2014 بموجب قانون 04-14 المؤرخ في 24 فيفري 2014،⁽⁵³⁾ برزت مجموعة من القنوات الخاصة كقناة الشروق، النهار، دزائر،..الخ، والتي ساهمت في تضمين البيئة في أجندتها الإعلامية عبر إيصال المشهد البيئي الذي تعانيه المساحات الخضراء في الجزائر من خلال العديد من برامجها وبث حملات التوعية البيئية من أجل التقليل من السلوكيات السلبية مثل حملات النظافة على مستوى الشواطئ، الغابات، رمي القمامات في أماكنها...الخ

تأسيسا على ذلك فقد عملت مختلف القنوات الإعلامية سواء العامة أو المتخصصة على إجراء تحقيقات حول الوضع البيئي وبعض التجاوزات المتعلقة بالصيد العشوائي ورمي القمامات في المناطق المحمية، وقطع الأشجار النادرة...الخ.

كما برزت على فضاء القنوات الجزائرية الخاصة برامج متعلقة بالبيئة اهتمت بعرض المشاكل والقضايا البيئية، تقديم حلول لها، توعية وتثقيف الجمهور ببيئتهم، ومن أبرز هذه البرامج نجد برنامج *Green Mag* بقناة الشروق tv من تقديم "حسيبة ايلعيدان"، والذي تم بثه منذ 2014 ولا يزال يبيث إلى يومنا هذا كبرنامج أسبوعي قار، ويضم الأركان الآتية:

1- ركن صدى البيئة: ويشتمل على تحقيق أو روبرتاج حول ظاهرة أو مشكلة بيئية في الجزائر، ويعد هذا الركن نواة البرنامج وأساسه باعتباره يهدف إلى لفت الانتباه حول المشاكل البيئية وتحديد المتسبب فيها ومحاولة طرح الحلول.

ويستند هذا الركن على آراء وتحاليل الخبراء حول قضايا البيئة باختلاف تداعياتها ما تستوجب الموازنة في نقل التصريحات والآراء بين السلطات المسؤولة والمواطن المعني

مباشرة بالمشكلة وكذا أطراف المجتمع المدني، وقد تعاطي هذا الركن مع كل أبعاد البيئة المتضررة من ناحية الصحية، والاقتصادية، الاجتماعية، السياسية. كما عمل هذا الركن على المزاوجة بين القضايا البيئية ذات البعد الوطني والدولي من مؤتمرات حول التغيرات المناخية مثل مؤتمر باريس ومراكش

2- ركن بيئيون: ويضم بورترية يسلط الضوء على أشخاص ومؤسسات وجمعيات صديقة للبيئة تساهم باختراع أو مبادرة أو خطوة ايجابية لتحسين محيط المعيشة ودعم أسلوب حياة بيئي ومستدام.

3- ركن Eco Press: معرض الصحافة البيئية، وهو عرض لأهم الأخبار البيئية في الجزائر والعال، وذلك بعد اطلاع مقدمة البرنامج على الأخبار البيئية الواردة في الصحافة الوطنية والدولية.

4- ركن نصيحة خضراء: ويعمل هذا الركن على تقديم حلول بسيطة مستوحاة من الطبيعة لحل مشاكل يومية شائعة الحصول.

5- ركن بيئة. نت: ويشتمل على صور وفيديوهات بيئية أثارت تفاعل رواد مواقع التواصل الاجتماعي سواء في (يوتيوب، تويتر، فايسبوك).

في حين شهد الموسم الثاني للبرنامج إدراج ركن *Eco Geste* كركن سادس لكنه لم يدرج في المواسم اللاحقة، وهي عبارة عن تجربة واقعية من الشارع الجزائري تتم من خلالها إخفاء الكاميرا وترصد السلوكيات السلبية والايجابية للمواطن الجزائري تجاه محيطه وبيئته، بهدف تصحيحها وترك رسالة للمتتبع بضرورة تصحيح هذه السلوكيات.⁽⁵⁴⁾

وقد ضمت قناة *pana tv* برنامج *Green Land* الأسبوعي من تقديم "عبد القادر حطاب"، وقد انطلق بثه في 12 مارس 2019 وكان آخر عدد له في 4 ماي 2019 وذلك بسبب غلق القناة وقد ضم هو الآخر مجموعة من الأركان بداية بحكمة بيئية، ركن بيئة ومحيط، ركن معلومة بيئية، ركن حلول بيئية، ومضمون البرنامج ركز على الجانب الإخباري حيث برزت بعض القوالب مثل التقرير والروبرتاج والخبر.⁽⁵⁵⁾

انطلاقا مما سبق، فإن وجود تغطية إعلامية للقضايا البيئية في وسائل الإعلام الجزائرية دليل على أهمية البيئة كعنصر حيوي محرك لعجلة التنمية وفضاء لتواجد

الحياة، لذلك وسائل الإعلام ساهمت في تحويل توجهات الجمهور على اختلاف مستوياتهم نحو قضايا البيئة عبر ترشيد سلوكياتهم وتقديم نماذج ايجابية عن البيئة ولكن الملاحظ أن قضايا البيئة لا تأخذ حيزا كبيرا في المعالجة الإعلامية على الرغم من المشاكل المختلفة والمتوسعة التي تعاني منها البيئة في الجزائر، حيث يرتبط الموضوع البيئي في وسائل الإعلام الجزائرية بالمناسبات البيئية، وغياب التحليل وتفسير لهذه المشاكل وربطها بالمجالات الأخرى والتركيز على سرد وتقديم معلومات عن البيئة.

خاتمة:

تمثل المسعى الأساسي لهذا المقال في الكشف عما إذا كانت هناك مساهمة لوسائل الإعلام الجزائرية، في معالجة قضايا البيئة أمام الإلزام القانوني اتجاهها، إذ تجلت مظاهر الاهتمام بها عبر تظافر جهود المجتمع الدولي كافة، لوضع آليات قانونية تعمل على صيانة البيئة من المخاطر من خلال الاتفاقيات والمعاهدات، وسعي الدول إلى وضع قوانين داخلية متعلقة بالبيئة.

لذلك تتمحور أهم الاستنتاجات التي يمكن تسجيلها في خاتمة هذه الدراسة، أن معالجة القضايا البيئية وحمايتها لا يرتبط بالإلزام قانون فقط، وإنما متعلق بإعادة التفكير في أن الفرد وحدة مرجعية أساسية في عملية الصيانة والمحافظة على النظام البيئي ككل، وهذا لن يتأتى إلا من خلال التوعية البيئية التي تبثها وسائل الإعلام باعتبارها شريكا في عملية التنمية والتنشئة الاجتماعية.

لذلك شكلت وسائل الإعلام الجزائرية إطاراً تحليلياً شاملاً لعرض ومعالجة المشاكل والقضايا البيئية في الجزائر، بهدف تشكيل منظومة من القيم البيئية الضابطة للسلوك الفردي كمنطلق أساسي للتقليل من المخاطر والأضرار تجاه البيئة.

وقد توسع نطاق تناول البيئة ومشكلاتها في وسائل الإعلام الجزائرية خاصة بعد الإقرار بالحقوق في الإعلام البيئي وفقا لقانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، إذ لم تعد التغطية تقتصر على عرض معلومات عن البيئة فقط وإنما أصبحت ترتبط بتقديم النماذج الايجابية سواء تعلق الأمر بالسلوكيات أو استراتيجيات أو تجارب.

وأخيرا فإن معالجة وصيانة كل ما تتعرض له البيئة من مشاكل يرتبط بمعايير



أساسيين: فهم طبيعة المشاكل البيئية وتداعياتها على كل الكائنات الحية، وتفعيل دور القانون البيئي لإدارة الوضع البيئي من زاوية وإعطاء مساحة أوسع للإعلام البيئي في تسليط الضوء على كل هذه القضايا من أجل تحقيق عمل تشاركي متعدد الأطراف والمستويات مرتبط بالقانون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني لضمان بيئة محمية ومستدامة.

ومن خلال معالجتنا لهذا الموضوع يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

- توسيع الحيز أو الوقت المخصص لمعالجة قضايا البيئة في وسائل الإعلام الجزائرية
- التركيز على معالجة قضايا البيئة الحساسة والمغلقة كالجرائم البيئية سرقة الشعب المرجانية وتجارة غير الشرعية

الهوامش والمراجع:

- (1) - أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة، الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2007، ص3.
- (2) - محمد الصيرفي، السياحة والبيئة، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص10.
- (3) - فارس محمد عمران، السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص20.
- (4) - المرجع نفسه، ص18.
- (5) - الحمد رشيد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، مكتبة الفلاح، الكويت، 1986، ص28.
- (6) - كامل محمد، الإدارة والبيئة والسياسة العامة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص31.
- (7) - دحمار نور الدين، قضايا البيئة في الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية لجريدتي وقت الجزائر والشعب، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص11.
- (8) - ليلى عبد المجيد وآخرون، كيفية إعداد قضايا البيئة للنشر في الصحف، ندوة الإعلام وقضايا البيئة في مصر والعالم العربي، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، أبريل 1992، ص287.
- (9) - زين الدين المقصود، البيئة والإنسان (علاقات ومشكلات)، دار البحوث العلمية، الكويت، 1981، ص18.

(10) - Gillian Martin Mehers Manuel de Planification de la Communication Environnemental Pour la Région Méditerranéenne, Suisse, Editeur suisse, 1992,P01.



- (11) - أحمد ملحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح، الجزائر، 2000، ص 135.
- (12) - إبراهيم عبد الواحد عارف، الإعلام البيئي وأهمية إيجاد الوعي البيئي بمشكلات البيئة، مجلة اتحاد إذاعة وتلفزيون الخليج، العدد 72، جانفي 2008، ص 29.
- (13) - عبد الله أحمد الشايع عبد العزيز، الإعلام ودوره في تحقيق الأمن البيئي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2003، ص 18.
- (14) - محمد المصالح: "دور التنظيم الدولي في حماية البيئة"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 124، 1996، ص 226.
- (15) - عطية حسين أفندي، "الإدارة الدولية لقضايا البيئة (دور الأمم المتحدة)"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 110، 1992، ص ص 83، 84.
- (16) - حازم حسن جمعة، "الأمم المتحدة والنظام الدولي لحماية البيئة"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 117، 1994، ص 124.
- (17) - صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 42.
- (18) - joyceQuarrie. *The United Nations conference of environment, rio de janriro. (London: the regency pressCorporation, 1992), Report of the U.N Con.Environment and development (rio – do janerio: U. N, 1992), p p 21, 22.*
- (19) - سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت، 1974، ص 217.
- (20) - برني لطيفة، دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة ENICAB Biskra، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2006-2007، ص 31.
- (21) - أمجد قاسم، قمة كوينهاجن تحدد مستقبل الكرة الأرضية، تم تصفح الموقع يوم:

<http://amjd68.jeeram.com/archive/2009/12/982060.html>. 2019/08/24

(22) - A reporting service for environment and development negotiation, *Earth négociation Bulletin*, Published by IISD, vol 12, N 626, February 2015, p 02, web online: www.iisd.ca/climate/adp/adp2

(23) - بن علي بن عطا لله، الحماية الدولية للحق في البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 2، مركز جيل للبحث العلمي، 2013، ص 62.

(24) - A/RES/68/212, p 3.

(25) - عكروم عادل، حماية البيئة في إطار المنظمات الدولية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق وعلوم السياسية، العدد 2، جامعة لوسيني علي، البليدة، الجزائر، جوان 2017، ص 37.

(26) - محمد خليل، مؤتمر مراکش ودبلوماسية تغير المناخ، مجلة السياسة الدولية، المجلد 52، العدد



- 208، مؤسسة الأهرام، مصر، أبريل 2017، ص 76.
- (27) - رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 105.
- (28) - زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص 131.
- (29) - اسلام محمد عبد الصمد، الحماية الدولية للبيئة من التلوث- في ضوء الاتفاقيات الدولية وأحكام القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة مصر، 2016، ص 536.
- (30) - اسلام محمد عبد الصمد، الحماية الدولية للبيئة من التلوث- في ضوء الاتفاقيات الدولية وأحكام القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة مصر، 2016، ص 58.
- (31) - نعيم محمد علي الأنصاري، التلوث البيئي، (مخاطر علمية واستجابة عصرية)، ط 1، عمان، دار دجلة. 2009، ص 26.
- (32) - بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ <http://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf>
- (33) - أحمد محمود الجمل، حماية البيئة البحرية من التلوث، منشأة المعارف، 1989، ص 103.
- (34) - كمال معيفي، فعالية دراسات التأثير البيئة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 2، جامعة باتنة 1، 2020، ص 1617.
- (35) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، الصادر في 2003.
- (36) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 04-03 المؤرخ 23 جوان 2004، العدد 41، الصادر في 27 جوان 2004، ص 11.
- (37) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 02-11 المؤرخ في 17 فيفري 2011، العدد 13، 28 فيفري 2011.
- (38) - قرقاح ابتسام، دور هيئة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن البيئي بالدول العربية - الجزائر نموذجا، مجلة الأمن والتنمية، العدد 12، 2018، ص 125.
- (39) - المادة 7، قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة رقم، 03/ 10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية، العدد 4 في 20 جويلية 2003.
- (40) - بن مهرة نسيم، الإعلام البيئي ودوره في المحافظة على البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013، ص 63.
- (41) - المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 01/09 المؤرخ في 7 جانفي 2001، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجريدة الرسمية، العدد 04، في 14 جانفي 2001.

- (42) - كريم بركات، "حق الحصول على المعلومة البيئية وسيلة أساسية لمساهمة الفرد في حماية البيئة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني العدد الأول 2011، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص ص 45، 46.
- (43) - سناء محمد الجبور، الإعلام البيئي، ط1، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص 88.
- (44) - نجيب صعب، البيئة في وسائل الإعلام العربية، تقرير حول الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة، القاهرة، 2006، ص 26.
- (45) - المرجع نفسه، ص 27.
- (46) - دحمار نور الدين، الصحافة المكتوبة والتوعية البيئية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 23، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، 2017، ص 71.
- (47) - فضيل دليو، المعالجة الصحفية لجرائم البيئة الصحافة الجزائرية نموذج.مجلة البحوث الأمنية مركز البحوث والدراسات.كلية فهد الأمنية، العدد (32)، 2006، ص 2014.
- (48) - عبد الحليم عمارة، المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة في الصحافة الجزائرية. دراسة وصفية تحليلية ليومية "الخبر" خلال الفترة الممتدة من سداسي ثاني 2011 رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علوم الاعلام والاتصال. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر، 2013، ص 179، 180.
- (49) - بوزيان ناصر، البيئة في الصحافة الجهوية الجزائرية دراسة وصفية تحليلية مقارنة بين جديتين جهويتين، رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علوم الاعلام والاتصال. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 247.
- (50) - عبد الحليم عمارة، المرجع السابق، ص 182.
- (51) - نجيب صعب، المرجع السابق، ص 27.
- (52) - سبتي فايزة، الإعلام المحلي ودوره في تنمية التوعية البيئية في الجزائر إذاعة سطيف أنموذجا (2013، 2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في غيوم الاعلام والاتصال، تخصص اتصال بيئي، قسم علوم الاتصال، جامعة الجزائر3، 2015.
- (53) - قانون رقم 04-14، المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بنشاط السمع البصري، الجريدة الرسمية عام 2014، العدد رقم 16، 23 مارس 2014.
- (54) - ابلعيدان حسية، مقابلة مع معدة ومقدمة برنامج *green mag* بقناة الشروق tv، بتاريخ: 2019/6/12، بمقر القناة على الساعة 13:00، الجزائر العاصمة.
- (55) - خطاب عبد القادر، مقابلة مع مقدم برنامج "GREEN LAND"، قناة PANA TV، بتاريخ: 22/7/2019، على الساعة 10:00، الجزائر العاصمة.